الصقعبي يوجه سؤالاً إلى وزيرة الاتصالات عن مشروع الألياف الضوئية

وجه النائب د. عبدالعزيز الصقعبي سؤالا برلمانيا إلى وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس في شأن مشروع المرحلة الثالثة للألياف الضوئية.

ونص السؤال على ما يلي:

طبق نظام الألياف الضوئية (الفايبر) في العديد من مناطق الكويت لمواكبة التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم، وأعلن عن المرحلة الثالثة والأخيرة من المشروع في أكتوبر 2018 لتغطية المتبقي من مناطق دولة الكويت والتي تفوق قدرتها الاستيعابية على (100) ألف قسيمة تشمل مناطق جديدة وقديمة، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

عبدالعزيز الصقعبي

1 – هل طرحت المناقصة لمشروع المرحلة الثالثة من الألياف الضوئية (الفايبر) لاختيار الشركة المشرفة والمنفذة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما الشركة التي اختيرت؟ وهل سبق أن تعاقدت الوزارة مع هذه الشركة؟ مع تزويدي بالمستندات والإجراءات التعاقدية التي على أساسها اختيرت الشركة المشرفة على المرحلة الثالثة مع توضيح القيمة المالية للمشروع.

2 – كشف بالشركات المتقدمة لمشروع المرحلة الثالثة للألياف الضوئية، مع توضيح العرض المالي لكل شركة.

3 – ما سبب تأخر المشروع في مناطق (العديلية والفيحاء وكيفان وقرطبة والسرة والروضة والجابرية والخالدية)؟ وما الجدول الزمني المخطط لإتمام المشروع في جميع مناطق الكويت؟

4 – هل توجد أي معوقات تؤخر إتمام المرحلة الثالثة من المشروع؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، يرجى ذكر الأسباب والإجراءات التي اتخذتها وزارة المواصلات لمعالجة هذه المعوقات مع تزويدي بالمستندات والتفاصيل الدالة على ذلك.

تعقد مبادرة «نحو التعافي نمضي» ومركز الصلابة النفسية للاستشارات النفسية والتربوية بدولة الكويت المؤتمر الدولي الافتراضي الأول «مناهضة العنف لحياة برفق»، عبر تطبيق برنامج «زوم Zoom»، والذي يقام على مدى يومين متتالين الحادي والثاني عشر من شهر يوليو المقبل.

وفي هذا الجانب قال رئيس اللجنة الإعلامية للمؤتمر الإعلامي د. عبدالرحمن أباذراع الظفيري في تصريح صحفي أن المؤتمر يشهد مشاركات بحثية عربية متنوعة لنخبة من المتخصصين، والذين تم استقبال مشاركاتهم خلال الفترة الماضية، إلى جانب مشاركات أخرى قادمة خلال آخر موعد لاستقبال الملخصات البحثية في الخامس من شهر مايو الجاري.

وذكر الظفيري أن المؤتمر يأتي بجهود مؤسسي المؤتمر هدى السيد علوي الماجد، ومريم عبدالله العبدالله، وسيترأس المؤتمر د. محمد عاطف العكر، والمقرر د. أحمد عليان عيد، ورئيس اللجنة التحضيرية د. كلثوم حسين عوض، ورئيس اللجنة العلمية د. عيسى محمد المحتسب.

وأضاف أن المشاركة متاحة للجميع وفق شروط ومعايير محددة في تقديم الملخصات، ومن بينها أن تكون في اللغتين العربية والإنجليزية، وإرسال الملخص والسيرة الذاتية إلى البريد الإلكتروني hayatbirafag@gmail.com.

تنظمه مبادرة «نحو التعافي نمضي» ومركز الصلابة النفسية للاستشارات النفسية والتربوية

الظفيري: المؤتمر الافتراضي «مناهضة العنف لحياة برفق» يشهد مشاركة نخبة من المتخصصين

الغاندي أصدر قرارا بتعيينه بالدرجة الممتازة اعتبارا من تاريخ الأحد الثاني من مايو

اللوغاني.. أميناً عاماً لمجلس الأمة

أصدر رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم قرارا بتعيين عادل اللوغاني، أمينا عاما لمجلس الأمة بالدرجة الممتازة، اعتبارا من تاريخ أمس الأحد الموافق الثاني من مايو 2021.

من جهة أخرى هنأ رئيس نقابة العاملين في الأمانة العامة لمجلس الأمة جمال الشلاحي الأمين العام عادل عيسى اللوغاني، بمناسبة تعيينه رسميا أمينا عاما لمجلس الأمة خلفا للأمين العام السابق علام علي الكندري.

وقال الشلاحي في تصريح صحافي أمس، إن هذا التعيين جاء نتيجة الخبرات التي يمتلكها اللوغاني في أعمال الأمانة العامة والعمل البرلماني، لافتا إلى أنه تدرج في وظائف الأمانة العامة حتى اكتسب خبرات برلمانية وإدارية واسعة.

وأكد الشلاحي أن اللوغاني يتمتع بجهود وإمكانات واضحة وملموسة، ظهرت من خلال عمله كأمين عام مساعد لقطاع الموارد البشرية، وكذلك من خلال عمله في قطاع الجلسات.

واختتم تصريحه قائلا» إن نقابة العاملين في الأمانة العامة للمجلس تتمنى كل التوفيق والنجاح للوغاني، في استكمال مسيرة الأمانة العامة نحو تطوير أعمالها في القطاعات كافة، وتسهيل الخدمات المقدمة للسادة أعضاء مجلس الأمة ومنتسبي الأمانة»

الأمين العام لمجلس الأمة عادل اللوغاني

المغفور له بإذن الله تعالى أحد رجال الكويت الأوفياء

أسامة الشاهين يقترح تسمية أحد المرافق التعليمية أو الثقافية باسم الأديب عبد الرزاق العدساني

تقدم النائب اسامة الشاهين باقتراح برغبة قال في مقدمته: انتقل إلى رحمة الله تعالى الأديب «عبدالرزاق محمد صالح العدساني» عن عمر يناهز 85 عاما، وكان المغفور له بإذنالله تعالى أحد رجال الكويت الأوفياء، حيث عمل في وزارة الأشغال من 1953 إلى 1956 ثم عمل بوزارة التربية من 1956 حتى تقاعد في عام 1983.

كما كان له العديد من المؤلفات منها ديوان العدساني «بأجزائه»– الجديد في علم العروض – شاعر الأطلال محمد بن لعبون «حياته وشعره» – شاعر البحر ضويحي بن رميح – دراسات في عروض الشعر الشعبي الكويتي – تاج اللغة – ديوان العدساني لشعر الزهيري – غدير وسراب «قصة» – ملحمة الأسير – حقائق تكاد تنسى، وكتب عشرات المقالات في الصحف والمجلات الكويتية والخليجية، كما شارك في العديد من المهرجانات الشعرية التي عُقدت في الكويت والعالم العربي.

ونص الاقتراح على تسّمية أحد المرافق التعليمية أو الثقافية باسم الأديب الكويتي الراحل «عبدالرزاق محمد صالح العدساني» رحمه الله، عرفاناً بتاريخه المشرف.

تتمات

الغانم: وزيرا

وكان النائب شعيب المويزري قد تقدم باستجوابين إلى وزير الخارجية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ د. أحمد ناصر المحمد، ووزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية خليفة حمادة من محور واحد.

وجاء في نص صحيفة الاستجوابين: إنه عملا بنص المادتين «100، 101» من الدستور والمادة «133» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، نتقدم بالاستجواب التالي والذي يتكون من محور واحد: عدم احترام المادة «99» من الدستور والمادة «121» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

وقال النائب شعيب المويزري في تصريح له أمس، إن استجواب وزير الخارجية من محور واحد، يتعلق بعدم احترام المادة 99 من الدستور والمادة 121 من اللائحة الداخلية للمجلس، والثاني لوزير المالية يتكون من محور واحد يتعلق بعدم احترام المادة 99 من الدستور والمادة 123 من اللائحة الداخلية.

وانتقد المويزري تأخير انعقاد جلسات مجلس الأمة إلى الخامس والعشرين من الشهر الجاري، معتبرا أن ذلك مخالف للائحة الداخلية للمجلس، التي تنص على عقد الجلسات يومي الثلاثاء والأربعاء كل أسبوعين.

يذكر أن المادة 99 من الدستور تنص على أنه : «لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء، أسئلة لاستيضاح الأمور الداخلة في اختصاصهم، وللسائل وحده حق التعقيب مرة واحدة على الإجابة» .

وفي دراسة للباحثة القانونية مريم عبدالله سالم حول «السؤال وتفسير المادة 99»، والتي أدتها بإشراف الخبير الدستوري د. عبدالفتاح حسن، تقول إن الدستور الكويتي قرر حق أعضاء مجلس الأمة بتوجيه الأسئلة إلى أعضاء الحكومة في المادة «99» منه.

تضيف أن السؤال البرلماني يمكن أن يؤدي وظيفتين يتوقف استخدامهما على طبيعة السؤال، فقد يكون الهدف من السؤال الاستعلام أو الاستيضاح عن أمر من الأمور، وهنا تتحقق وظيفة السؤال بكونه مجرد أداة استعلام . وقد يكون الهدف من السؤال الكشف بصورة رسمية عن مخالفات حكومية للقوانين واللوائح مما يمكن استخدامها لمحاسبة الحكومة، وإمكان طرح الثقة بها إن كان الأمر يستحق ذلك فيستخدم السؤال هنا كأداة للرقابة البرلمانية .

وقد أكملت اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الأحكام الخاصة بالسؤال، والتي وردت موجزة في الدستور في المواد من «121» إلى «132» من اللائحة الداخلية، ولقد وضعت اللائحة الداخلية للمجلس بعض القيود على الحق في استعماله باسم تنظيمه ومن هذه الأحكام ما يأتي :

1 – السؤال يوجه من عضو واحد إلى وزير واحد فلا يجوز أن يوجه من أكثر من عضو من أعضاء المجلس إلى أحد الوزراء أو إلى مجموعة من الوزراء .

ولكن العضو يستطيع أن يوجه أكثر من سؤال إلى عدة وزراء تتعلق بأمور مختلفة في وقت واحد، وقد تكون هذه الأمور مرتبطة مع بعضها ولكنها تدخل في اختصاصات عدة وزراء .

2 – السؤال يجب أن يكون مكتوبا بوضوح وأن يكون موقعاً من مقدمه .

3 – الأصل أن يجيب الوزير المسؤول في الجلسة المحددة لنظره مادة «123» من اللائحة، إلا أن المادة (124) من اللائحة أعطته الحق في أن يطلب تأجيل الإجابة إلى موعد لا يزيد على أسبوعين والتأجيل لأكثر من هذه المدة لا يكون إلا بقرار من المجلس «مادة 124» من اللائحة .

4 – لا يجوز للسائل تحويل سؤاله إلى استجواب في ذات الجلسة المحددة لنظره .

5 – لا ينظر في السؤال إذا استرده مقدمه دون أن يتبناه عضو آخر .

6 – يسقط السؤال إذا انتهى الفصل التشريعي أو إذا تخلى من وجه له السؤال عن منصبه أو إذا انتهت عضوية مقدمه لأي سبب من الأسباب دون أن يتبناه عضو آخر .

7 – لا يسقط السؤال إذا تغيب مقدمه عن حضور الجلسة المقررة لنظره «مادة124» ولا بانتهاء دور الانعقاد بل أجازت اللائحة توجيه الأسئلة فيما بين أدوار الانعقاد ويجب أن يبعث الرد في هذه الحالة كتابة إلى رئيس المجلس فيبلغه إلى السائل «مادة131 من اللائحة» .

ولكن هل يعتبر حق السؤال حقاً مطلقاً لأعضاء مجلس الأمة بمعنى أنه يجوز للعضو توجيه سؤال في أي من الأمور بحجة أنه حق كفله له الدستور أم أن هذا الحق تحده بعض القيود .

أجابت المحكمة الدستورية على هذا السؤال بمناسبة طرح أحد أعضاء مجلس الأمة سؤالاً على وزير الصحة طلب منه تزويده بأسماء المرضى الذين أوفدتهم الدولة للعلاج في الخارج على حسابها مع بيان حالاتهم المرضية ، فأجاب وزير الصحة على السؤال بأنه يتعذر ذكر أسماء المرضى فلم يقتنع العضو بهذه الإجابة فأعاد توجيه السؤال للوزير الذي رد عليه مؤكدا عدم استطاعته تزويد العضو بأسماء المرضى لتعارض ذلك مع قانون المهن الطبية الذي يفرض على الطبيب عدم إفشاء الأسرار الطبية ولم يقتنع العضو بهذه الإجابة فطلب تحويل سؤاله إلى استجواب .

فقرر مجلس الوزراء بجلسته رقم 45–1982 أن يطلب من المحكمة الدستورية ، تفسير نص المادة 99 من الدستور وبيان ما إذا كان حق عضو مجلس الأمة في السؤال وفقاً لهذا النص حقاً مطلقا لا يحده حد أم أنه مقيد بقيود منها ألا يتعرض بالمساس بكرامة الأشخاص وحرياتهم الشخصية وخاصة ما يتعلق بأسرارهم الخصوصية .

وكان الرأي الذي انتهت إليه المحكمة الدستورية في الموضوع يتلخص في : «أن حق عضو مجلس الأمة في توجيه السؤال وفق أحكام المادة 99 من الدستور ليس حقاً مطلقا، وإنما يحده حين ممارسته حق الفرد الدستوري في كفالة حريته الشخصية بما يقتضيه من الحفاظ بعدم انتهاك أسراره ومنها حالته الصحية ومرضه بما لا يصح معه لمن استودع السر الطبي ومنهم وزير الصحة أن يكشف سر المريض بما في ذلك اسمه دون إذنه أو ترخيص من القانون».

ونجد أن هذا الرأي فتح الباب للمحكمة الدستورية أمام تصور تعارض حق السؤال مع حقوق أخرى كفلها الدستور وتتضمن كذلك أسرارا للمواطن نذكر منها على سبيل المثال ما تنص عليه المادة «39» من الدستور بقولها إن «حرية المراسلة البريدية والبرقية والهاتفية مصونة وسريتها مكفولة فلا يجوز مراقبة الرسائل أو إفشاء سريتها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبالإجراءات المنصوص عليها فيه» .

اللوغاني.. أميناً

وقال الشلاحي في تصريح صحافي أمس، إن هذا التعيين جاء نتيجة الخبرات التي يمتلكها اللوغاني في أعمال الأمانة العامة والعمل البرلماني، لافتا إلى أنه تدرج في وظائف الأمانة العامة حتى اكتسب خبرات برلمانية وإدارية واسعة.

وأكد الشلاحي أن اللوغاني يتمتع بجهود وإمكانات واضحة وملموسة، ظهرت من خلال عمله كأمين عام مساعد لقطاع الموارد البشرية، وكذلك من خلال عمله في قطاع الجلسات.

واختتم تصريحه قائلا» إن نقابة العاملين في الأمانة العامة للمجلس تتمنى كل التوفيق والنجاح للوغاني، في استكمال مسيرة الأمانة العامة نحو تطوير أعمالها في القطاعات كافة، وتسهيل الخدمات المقدمة للسادة أعضاء مجلس الأمة ومنتسبي الأمانة»

مطالبة نيابية

العنف، والتي لم تصدر حتى الآن.

وقال الشاهين إن لجنة المرأة خاطبت اعضاء اللجنة التشريعية البرلمانية، لإحالة التشريعات المقدمة لها في شأن حماية الطفل والمرأة، والبالغ عددها 4 تشريعات، لافتا إلى انه في إطار مكافحة العنف الأسري بشكل عام، وضد الاطفال بشكل خاص، تمت المتابعة مع المسؤولين في وزارة العدل، فيما يتعلق بمراكز الرؤية التي لا يتوافر منها على مستوى البلاد سوى مركزين لمراكز الرؤية، رغم ازدياد الحالات.

أضاف أنه من بين 4339 قضية طلاق ونزاعات أسرية لعام 2020 ، هناك 274 امرأة ادعت وجود عنف ضدها وهناك 116 رجلا ادعى وقوع شكل من أشكال العنف.

وقال الشاهين إن لجنة المرأة خاطبت المسؤولين في وزارة الداخلية والادارة العامة للمباحث الجنائية والادارة العامة للتحقيقات ووزارة الشؤون الاجتماعية والمجلس الاعلى لشؤون الاسرة ووزارة العدل، ممثلة في ادارة الاستشارات الاسرية، وذلك في اطار تكليف اللجنة من قبل مجلس الامة في جلسة 30 مارس لمناقشة ظاهر العنف ضد المرأة والعنف الاسري بشكل عام.

أضاف انه تم استدعاء المسؤولين عن هذه الجهات الرسمية للوقوف على اجراءاتهم التنفيذية والفعلية لمواجهة هذه الظاهرة، وقد تبين من خلال هذه اللقاءات ان هناك حاجة الى كسر دائرة العنف التي تمارس على الطفل، والذي يكبر بدوره ويمارس العنف على الآخرين، وهنالك عنف يمارس من الدولة على بعض الفئات الاجتماعية، وهنالك تتمر في المدارس ووسائل الكترونية وافلام فهنالك دائرة لهذا العنف ونحن بحاجة الى كسرها».

وأوضح أن من ضمن النواقص التي تم الحديث في شأنها للتصدي لظاهرة العنف اللائحة التنفيذية لقانون حماية الاسرة من العنف والتي لم تصدر حتى الان، مشيرا الى ان المجلس الاعلى لشؤون الاسرة بأنها في المراجعة النهائية في ادارة الفتوى والتشريع.

ودعا الشاهين للاسراع بإنجاز هذه اللائحة حتى تدخل مواد هذا القانون حيز التنفيذ كمراكز حماية المرأة وتلقي البلاغات في المجلس الاعلى لشؤون الاسرة والخط الساخن فيه.

ولفت الى انه في إطار مكافحة العنف الأسري بشكل عام وضد الاطفال بشكل خاص تم المتابعة مع المسؤولين في وزارة العدل فيما يتعلق بمراكز الرؤية التي لا يتوافر منها على مستوى البلاد سوى مركزين لمراكز الرؤية، رغم ازدياد الحالات.

وذكر أن ممثلي العدل أبلغوا اللجنة بنية افتتاح المركز الثالث والواقع في منطقة ابوفطيرة في شهر يونيو المقبل، لافتا الى ان هناك جهودا حكومية في شأن العنف الاسري ولكن هناك نواقص كثيرة.

ونوه الشاهين الى ان هناك خطا ساخنا لدى المباحث الجنائية في شأن العنف ويتلقى الاتصالات بخصوصية ويحمل رقم 25623888.

إيران: اندلاع

وأظهرت مقاطع مصورة دخاناً أسود كثيفاً يتصاعد من مصنع «مولدان» للكيماويات بالقرب من مدينة قم، إحدى المدن الدينية البارزة في إيران. ولم يعرف على الفور سبب الحريق.

وقال حميد كريمي، المتحدث باسم منظمة الإطفاء بمدينة قم إن «مئات من رجال الإطفاء» شاركوا في إخماد النيران، مضيفاً أن الحريق دمر بشكل كامل سيارة للإطفاء، وأصاب رجلي إطفاء بحروق بالغة.

وتابع: «نظراً لحجم وشدة الحريق ووجود مواد شديدة الاشتعال، تحركت فرقة إطفاء قم على الفور بكل قوتها لاحتواء الحريق.. وبسبب وجود خامات الفثاليك التي تعد مادة أولية لإنتاج المواد البلاستيكية، فقد كان احتواء الحريق صعباً.. الحريق أدى إلى انفجارات في المعامل، ولحسن الحظ، منع رجال الإطفاء بسرعة النار من الوصول إلى خزانات الكحول والمواد الأخرى القابلة للاشتعال».

إصابة سيدة

عتصيون الاستيطاني الواقع في جنوب بيت لحم، جنوبي الضفة الغربية، بزعم تنفيذها عملية طعن.

وأكدت مصادر مطلعة أن قوات الاحتلال أطلقت الرصاص باتجاه السيدة الفلسطينية، وأصابتها بجروح خطيرة، ولم تسمح لأي أحد بالاقتراب منها، ثم نقلتها إلى أحد مستشفيات الاحتلال الإسرائيلي.

وذكرت مصادر صحافية أن السيدة الفلسطينية، التي أطلقت قوات الاحتلال النار عليها أثناء مرورها عند مفترق «عتصيون» الاستيطاني، هي «رحاب محمد خلف الحروب» من قرية وادي فوكين في بيت لحم، والتي تبلغ من العمر «60 عاما».

وعممت قوات الاحتلال، وفق ما نقله الإعلام العبري، أن قوات الاحتلال أحبطت محاولة طعن لجنود إسرائيليين حاولت تنفيذها سيدة فلسطينية، وأنه لم يصب أي من الجنود.

«كورونا» يواصل

وتحاول الحكومة الهندية السيطرة على الوضع، إذ التقى رئيس الوزراء ناريندرا مودي، بوزير الصحة صباح أمس الأحد لبحث الأزمة.

وتعاني المستشفيات في الهند كثيرا في سبيل تقديم الرعاية الطبية للمصابين، وفي ظل نقص حاد في أعداد الأسرة والأكسجين اللازم لمساعدتهم على التنفس.

وانتشرت منذ أيام صور مؤلمة لعائلات بأكملها مصابة بالفيروس وتتسول سريرا في مستشفى أو قنينة أكسجين لإنقاذ حياتها، بينما لا تزال المشارح ومحارق الجثث مكتظة بالموتى.

ورغم هذه الأزمة بدأت السلطات الهندية يوم الأحد، فرز الأصوات في الانتخابات التي أجريت في خمس ولايات في مارس وأبريل.

وتعد نتائج هذه الانتخابات مؤشرا على كيفية تأثير الوباء على دعم رئيس الوزراء مودي وحزبه القومي الهندوسي بهاراتيا جاناتا.

وتسبب نفاد الأكسجين في مستشفى باترا في دلهي في وفاة 12 شخصا يوم السبت، وهي الحادثة الثانية خلال أسبوع واحد.

وذكرت صحيفة تايمز أوف إنديا أن 16 مصابا توفوا في ولاية أندرا براديش الجنوبية، بسبب نقص الأكسجين في مستشفيين، ووفاة ستة أشخاص في ضاحية بجورجاون بالعاصمة دلهي.

وأعلنت محكمة دلهي العليا الآن أنها ستبدأ في معاقبة المسؤولين إذا لم تصل الإمدادات اللازمة لإنقاذ حياة المرضى إلى المستشفيات.

وينطبق هذا أيضا على أعداد الإصابات التي يُعتقد أنها أقل بكثير من الواقع، نظرا لانخفاض معدلات إجراء الاختبارات ووجود كثير من المرضى في المنازل لم يتم الإبلاغ عنهم ولا عن وفاتهم ولا سيما في المناطق الريفية.

لكن تواجه حملة التطعيمات التي أعلنت الحكومة إطلاقها يوم السبت 1 مايو الحالي، عقبات في عدة ولايات، بسبب نقص جرعات اللقاح اللازمة لبدء تطعيم أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 44 عاما.

ورغم أن الهند أكبر منتج للقاحات في العالم، إلا أن البلاد تعاني من نقص داخلي، ما دفعها لفرض تعليق مؤقت على جميع صادرات لقاح أسترازينيكا لتلبية الطلب المحلي.

وقالت وزارة الصحة الهندية يوم الأحد، إن 84.599 شخصا في الفئة العمرية المحددة تلقوا جرعة أولى من لقاح فيروس كورونا.

وتستخدم الهند لقاحين، الأول أوكسفورد أسترازينيكا وآخر من صنع شركة بهارات بايوتك الهندية «كوفاكسين». كما تمت الموافقة على استخدام لقاح سبوتنيك الروسي الصنع، ووصلت أول 150 ألف